

لجنة الدفاع عن الأراضي وهيئاتها

انبثقت لجنة الدفاع عن أراضي العرب في إسرائيل لمواجهة الخطر الذي يتهدد آخر ما تبقى للأقلية العربية من اراض. ففي مطلع سنة 1975 اتضحت معالم مخطط جديد لحكام إسرائيل لسلب أقسام كبيرة من الأرض، حتى المعد منها للبناء في القرى العربية، بموجب مخطط مصادرة عرف باسم "مشروع تهويد الجليل".

وفي 1975/7/29 عقد إجتماع تشاوري في حيفا حضره عدد من المبادرين لحملة الاحتجاج على مصادرة الأراضي.. وقد ضم الإجتماع رؤساء سلطات محلية واعضاء مجالس ومحامين وأطباء ومثقفين واصحاب أرض وصحفيين وتقرر في هذا الإجتماع تأليف لجنة مبادرة للدفاع عن الأراضي. وقد دعت لجنة المبادرة إلى إجتماع موسع في قاعة فندق غراند نيو في الناصرة بتاريخ 15/8/75 ومن أهم القرارات التي اتخذها هذا الإجتماع عقد مؤتمر شعبي للمطالبة بوقف المصادرة واصدار نداء إلى الرأي العام يحثه على معارضة المصادرة وتأييد المؤتمر العتيد. وقع على النداء آلاف المواطنين وجميع الهيئات الشعبية والمجالس المحلية العربية في اسرائيل. وعقدت لجنة المبادرة عشرات الإجتماعات الشعبية في الجليل والمثلث، وتوجهت إلى لجنة سكان النقب العرب للدفاع عن الأرض لتوحيد الجهود في هذه المعركة المصيرية بالنسبة للعرب في اسرائيل.



لجنة الدفاع عن الأراضي

تألفت لجنة الدفاع عن الأراضي من أعضاء لجنة المبادرة التالية اسماؤهم ومن أضيف إليهم في المؤتمر الشعبي وهم:

الرامة
عبلين
شفاعمرو

(رئيس مجلس محلي سخنين)

المشهد
عبلين
الناصره
الناصره
الناصره
عراة
كابول
كابول
يركا
يركا

كفرياسيف
كفرياسيف
كفرياسيف
كفرياسف
سخنين
الناصره
الناصره
الناصره
الناصره
الرامة
قلنسوة

مهندس
شاعر
معلم ثانوي
طالب جامعي
عضو مجلس محلي
كاتب
مزارع
تاجر
معلم
طبيب
عضو مجلس
عضو مجلس
عضو مجلس
محام
صيدلي
طبيب
طبيب
شاعر
طبيب

1 - الشيخ فرهود فرهود
2 - الأب الياس شقور
3 - القس شحادة شحادة
4 - جمال طربية
5 - محمد مرعي
6 - عزمي نشاشيبي
7 - سالم جبران
8 - عبدالله جبران
9 - عزمي بشاره
10 - عمر سعدي
11 - محمد علي طه
12 - عمر ابداح
13 - زيب عبدالله
14 - جمال معدي
15 - الدكتور سليم مخولي
16 - موسى بصل
17 - حنا دلة
18 - نمر مرقس
19 - فيصل أبو يونس
20 - عزيز شحادة
21 - رياض رزق
22 - خالد ذياب
23 - الدكتور رشيد سليم
24 - سميح القاسم
25 - فتحي شببطة



- 55 - عوض أحمد عثمانة
56 - أمين عبدالله
57 - أنيس شقور
58 - المحامي محمد كيوان
59 - محمد مصطفى محاميد
60 - موسى طبعوني
61 - راشد سليم
62 - نصري المر
63 - أحمد مصطفى كيوان
64 - محمود محمد قاسم
65 - محمد ميعاري
66 - حنا ابراهيم
67 - محمود حسين حصري
68 - رمزي خوري
69 - توفيق طوبي
70 - عبد الحميد أبو عيطة
71 - غسان حبيب
72 - علي حمود
73 - نوري العقبي
74 - عبد الحفيظ دراوشة
75 - عبد الرحيم حاج يحيى
76 - أحمد مصالحة
77 - محمد زيدان
78 - حنا مويس
79 - مسعد قسيس
80 - الشيخ نجيب مبدا
81 - نعيم مڭول
82 - فايز عباس
83 - كميل خوري
- الريانة
يافة الناصرة
حيفا
أم الفحم
أم الفحم
الناصره
عبلين
عبلين
أم الفحم
أم الفحم
حيفا
حيفا
أم الفحم
عكا
حيفا
الطيبة
الناصره
كابول
الرملة
الناصره
الطيبة
دبورية
كفر مندا
الرامة
معليا
يركا
البقية
جت
عكا
- عضو الجبهة الديمقراطية
نائب رئيس مجلس
محام
عضو مجلس
رئيس مجلس
تاجر
رئيس مجلس
عضو مجلس
عضو مجلس
محام
كاتب
عضو مجلس
عضو بلدية
عضو كنيست
نائب رئيس مجلس
عضو بلدية
محام
لجنة بدو النقب
محام
رئيس مجلس
عضو اللجنة القطرية
لرؤساء السلطات المحلية
عضو اللجنة الطرية
رئيس مجلس
رئيس مجلس
لجنة الطلاب العرب

جت		84 - حسين بيسان
طرعان	عضو مجلس	85 - سعيد بدر
البقية	رئيس مجلس	86 - يوسف نسيب خير
الرامة	محام	87 - حبيب أبو حلو
حيفا	صحفي	88 - صليبا خميس
حيفا	محام	89 - حنا نقارة
طمرة		90 - غازي حجازي
طمرة		91 - علي عمر زيدان
كفرقاسم	سكرتير لجنة الدفاع	92 - عبد الله نمر
الطيبة	محام	93 - حسني عراقي
قلنسوة	محام	94 - يحيى الجيوسي
كفرقرع	المحامي محمد سعيد مصاروة رئيس مجلس	95
دير الاسد	رئيس مجلس	96 - علي صنع الله
مجد الكروم		97 - سعيد أبو ذيب
نحف		98 - سعد حمادة
البقية	شاعر	99 - نايف سليم
عرابة		100 - حمادة بدارنة
طمرة		101 - أنيس أبو رومي
المكر	رئيس مجلس	102 - محمود صالح خليلي
شفاعمرو	مدير مدرسة	103 - ناجي فرح
يافاة الناصرة	محام	104 - وليد خليلية
الرينة	محام	105 - عدنان عثمانة
الرينة	نائب رئيس مجلس	106 - أكرم برانسي
كفر كنا	محام	107 - سليم غريب
كفر كنا		108 - يوسف عزيزي
الناصره	نائب رئيس بلدية	109 - كامر الظاهر
المغار	محام	110 - محمد عساقلة
جديدة	محام	111 - صبحي الحاج
سرخين		112 - علي أبو ريا
جلجولية	عضو مجلس	113 - محمد عزومي



الطيبة	محام	114 - أحمد صابر مصاروة
الناصره		115 - القس رياح أبو العسل
الرامة		116 - نخلة الياس نخلة
دير حنا		117 - سعيد نايف عباس
شفاعمرو		118 - سعيد بركة
عين ماهل	عضو مجلس	119 - خالد احمد حبيب الله
سخنين		120 - حسن علي
المشهد		121 - أديب محمد اسماعيل

وهناك العديد من لجان الدفاع المحلية في مختلف القرى والمدن العربية. وتقرر في إجتماع لجنة الدفاع عن الأراضي الذي عقب "يوم الأرض"، توسيع لجنة الدفاع عن الأراضي العربية من المندوبين الذين ترشحهم لجانهم المحلية. ولما لم تتوافر لنا اسماء جميع المرشحين الجدد فلم نستطع درج أسمائهم.

السكرتيرية العامة للجنة الدفاع عن الأراضي

- 1 - القس شحادة شحادة
 - 2 - صليبا خميس
 - 3 - المحامي حنا نقارة
 - 4 - المحامي محمد ميعاري
 - 5 - مسعد قسيس
 - 6 - محمد محاميد
 - 7 - عبد الرحيم يحيى
 - 8 - يوسف نسيب خير
 - 9 - المحامي حبيب أبو حلو
- رئيس مجلس محلي معليا
رئيس مجلس محلي أم الفحم
رئيس مجلس محلي الطيبة
رئيس مجلس محلي البقيعة

المؤتمر الشعبي 18/10/1975

وكان المؤتمر الشعبي الذي عقد في الناصرة باشتراك الألوف من أعضاء الوفود، أكبر مؤتمر شعبي عقده السكان العرب في اسرائيل. وقرر هذا المؤتمر الكبير اعلان الإضراب العام والتظاهر أمام الكنيسة اذا لم تتراجع حكومة إسرائيل عن مخططات المصادرة وتهويد الأرض. ولما ضربت الحكومة عرض الحائط بمطالب الجماهير العربية ومجالسها المحلية دعت لجنة الدفاع عن الأراضي المنبثقة عن المؤتمر المذكور إلى إجتماع موسع في الناصرة في 6/3/76 دعت اليه اللجنة القطرية لرؤساء المجالس المحلية. وقد حضر إجتماع اللجنة حوالي 20 رئيسا من رؤساء السلطات المحلية العربية في اسرائيل.

وقد اتخذ هذا الإجتماع قراره التاريخي بإعلان الإضراب العام في 30 آذار 1976 لاستنكار سياسة مصادرة الأراضي العربية.

وقد كان هذا القرار معبرا عن إرادة الجماهير العربية في إسرائيل وقد تجاوبت الجماهير العربية مع هذا القرار تجاوبا كادا ان يكن شاملا. ولجنة الدفاع عن الأراضي اذ تحيي نضال الجماهير العربية وصمودها تدعوها إلى مواصلة المعركة للدفاع عن الأرض. وليس هذا الكتاب(الكتاب الاسود عن يوم الأرض 30 آذار 1976) إلا وثيقة تسجل صفحة مجيدة في نضال شعبنا، وصفحة سوداء في سجل سياسة التمييز والاضطهاد القومي التي ينتهجها حكام اسرائيل. وتهيب لجنة الدفاع عن الأراضي بجماهير شعبنا بزيادة التعلق بالأرض والدفاع عنها بوحدة صف.

قرارات مؤتمر الدفاع عن الأراضي

يستنكر المؤتمر القطري الشعبي المنعقد في الناصرة بتاريخ 18 تشرين الاول 1975 إجراءات الحكومة الإسرائيلية التي تستهدف مصادرة المزيد من أراضي المواطنين العرب في الجليل والمثلث



والنقب ويطالب بإبطال هذه الاجراءات والمخططات الحكومية التي يجري تنفيذها بأسماء مختلفة منها التطوير وتوزيع السكان وغيرها.

ان الأساليب التي تعامل بها السلطات المسؤولة المواطنين العرب تؤلف جزءاً من سياسة الحكومة منذ قيام الدولة. وتشمل هذه السياسة مختلف الميادين الإجتماعية والسياسية والاقتصادية، وتجد هذه الأساليب تعبيراً لها في مجالات العمل والخدمات المدنية والحقوق القومية.

هذه السياسة تتعارض مع حقوق المواطنين العرب في وطنهم وتناقض ميثاق حقوق الانسان والمبادئ الديمقراطية والمساواة. ان التعايش بين مواطني الدولة الواحدة يفرض العدالة والمساواة في الحقوق بين الشعبين العربي واليهودي. ويخدم مصلحة السلام الحقيقي بين إسرائيل والاقطار العربية.

يعلن المؤتمر ان المواطنين العرب في إسرائيل يتمسكون بحقوقهم التامة على أساس مبادئ المساواة ويتطلعون نحو السلام العادل والثابت بين إسرائيل والاقطار العربية. ويمدون يد التعاون مع جميع القوى اليهودية التي تؤمن معنا بأن هذا السلام لا يقوم إلا على اساس التنفيذ التام لقرارات مجلس الأمن بما في ذلك انسحاب إسرائيل الكامل من المناطق العربية التي احتلتها في حزيران 1967 وعلى أساس احترام الحقوق القومية المشروعة للشعب العربي الفلسطيني ودولة إسرائيل.

ان المؤتمر القطري الشعبي الممثل لكافة الإتجاهات بين الجماهير العربية والذي تؤيده قوى تقدمية يهودية محبة للتعاون بين الشعبين، يرفض مخططات تجريد الفلاحين العرب من اراضيهم وتحويل الشعب العربي في إسرائيل إلى شعب بلا وطن بحجة "التطوير" و"التصنيع" و"الاسكان".

يعلن المؤتمر ان الجماهير العربية لا تعارض التطوير. وقد عقد المؤتمر لمقاومة استملاك ومصادرة أراضي الفلاحين والسكان العرب وخنق قراهم لتوسيع مستوطنات يهودية واقامة غيرها على حساب الأراضي العربية وبدوس حقوق السكان العرب.

ويؤكد المؤتمر، بشكل خاص، رفضه الإستيلاء على الأراضي العربية بحجة اقامة مناطق استيطان في الجليل والمثلث والنقب على أراضي التوفانية وبيركا والمكر وجديدة ومعليا وكفرياسيف في الجليل الغربي. ويرفض المؤتمر الإستيلاء على أراضي الرينة وكفر كنا وعين ماهل والمشهد ويافاة الناصرة، ومدينة الناصرة، في الجليل الجنوبي والاوسط. كما يستنكر الاعتداء على أراضي باقة الغربية وأم الفحم وقراها والطيبة وغيرها من المثلث.

يستنكر المؤتمر في الوقت ذاته، بكل شدة اجراءات السلطات لتجريد عرب النقب من اراضيهم ومراعيهم ويطالب الحكومة بالإعتراف بملكية تلك الأراضي التي يملكونها ويتصرفون بها منذ أقدم الأزمنة.

يحتج المؤتمر على سياسة ضم أراضي قرى عربية، بنقلها من مناطق نفوذ السلطات المحلية العربية

إلى مناطق نفوذ المجالس البلدية والمحلية والمنطقية اليهودية تمهيداً للإستيلاء عليها. ويرفض المؤتمر رفضاً باتاً مشروع التنظيم الشامل للجليل ويطالب السلطات المسؤولة بإقرار الخرائط الهيكلية التي قدمتها السلطات المحلية العربية والتي مضى على تقديمها عشرات السنين. يعلن المؤتمر عن إستنكاره الشديد للتعديل الذي أدخل في سنة 1972 على قانون ضريبة الأملاك وصندوق التعويضات والذي يعتبر الأراضي أراض معدة للبناء ويفرض على اصحابها الفلاحين العرب، دفع آلاف الليرات بشكل ضرائب عن كل دونم أرض زراعية. ويطالب الحكومة اعادة القانون إلى ما كان عليه سنة 1971 او استثناء القرى العربية من احكام القانون الجديد طالما ان الأرض لا تزال مشجرة او مستعملة للزراعة ولم تستعمل للبناء فعلاً.

ان قرانا تتفجر بسكانها ولا تستطيع ان تستمر في العيش ضمن مسطحات القرى القديمة ولهذا فالمؤتمر يطالب السلطات بتوسيع مسطحات البناء في كل قرية لاقامة المساكن عليها. ويطالب المؤتمر الحكومة اعداد وتنفيذ مشاريع اسكان شعبية ورخيصة في القرى العربية لحل مشكلة المساكن وتمكين القرويين من السكن الانساني في قراهم.

ان المؤتمر يستنكر الأساليب التي تتبعها إدارة أراضي إسرائيل باستغلال ازمة السكن وضيق الأرض المرخص بها للبناء في القرى العربية للاستيلاء على مساحات واسعة من الأرض المصادرة أصلاً من أصحابها. فهي مقابل التنازل عن مئات من الأمتار في المناطق المخصصة للبناء في القرية تطالب مقابلها عشرات الدونمات من تلك الأراضي الواقعة خارج مسطحات البناء.

ان السلطات مسؤولة عن تخصيص مساحات للسكن لمواطنيها العرب واليهود على السواء وبأسعار اسمية وليس الإتجار بهذه المساحات وجعلها وسيلة لتجريد القرويين من اراضيهم. يعبر المؤتمر عن استنكاره وسخطه للاجراءات الادراية والقضائية التي لجأت اليها الحكومة للإستيلاء على أراضي القرى المشاعية والتي تسجلت باسم هذه القرى في عهد الانتداب مثل قرى يافة الناصرة وعين ماهل وطرعان واكسال والمغار ودبورية. ويطالب المؤتمر الحكومة بالإعتراف بملكية المجالس المحلية لهذه الأراضي لكي تتمكن هذه المجالس من استعمال هذه الأراضي للمنافع العامة ولمشاريع الإسكان. ان السلطات قد استولت على الأراضي التي تم تسجيلها باسم حكومة الإنتداب والآن تحاول الإستيلاء على الأراضي التي تم تسجيلها باسم المندوب السامي عن طريق الأمانة لصالح ولمنفعة هذه القرى.

ان المؤتمر يرفض رفضاً باتاً وقاطعاً كل جزء من إجراءات المصادرة والإستملاك ويعلن ان الجماهير العربية لن تسكت على الضم ولن تستسلم لسياسة خنق قراها وافقارها وتجريدها من اراضيها وتشريد اهاليها. ان الجماهير العربية ستواصل نضالها بكل ما أوتيت من قوة لإفشال هذه السياسة الغاشمة وضد هذا الخطر الذي يتهدد كيانها القومي واليومي. ان المؤتمر يرى ان الحكومة مطالبة بالحد من استغلال الجهاز القضائي لمصادرة المزيد من الأراضي



عن الكتاب الأسود

العربية.

يقرر مؤتمرنا الشعبي تأليف لجنة متابعة للعمل على تنفيذ قرارات المؤتمر والاتصال بجميع المؤسسات المختصة في سبيل ابطال مشاريع مصادرة الأراضي العربية في اسرائيل. يقرر المؤتمر ان تتألف لجنة المتابعة من أعضاء اللجنة التحضيرية للمؤتمر وممثلي اللجنة القطرية لمؤتمر السلطات المحلية العربية في إسرائيل على ان يكون باب اللجنة مفتوحا لضم ممثلين عن هيئات ومناطق في البلاد لم تمثل في هذه اللجنة.

يعلن المؤتمر شكره وتقديره لشعور التضامن الذي أبداه شخصيات وممثلون عن مختلف الهيئات اليهودية التي ساهمت هنا في المؤتمر ويناشد الرأي العام الإسرائيلي بأن يفهم قضيتنا المؤلمة المتعلقة بضياع الأرض ويدعوها إلى تقديم يد العون والتأييد لدفاعنا العادل عن ارضنا التي تعني كل شيء بالنسبة لنا، عملا بروح المساواة والديمقراطية في إسرائيل التي تستجيب لندائنا هذا ويعلن ان باب لجنة المتابعة سيكون مفتوحا لممثلي الأرض التي أقيمت في الجهات وبالدرجة الأولى التنسيق مع اللجنة القطرية لمؤتمر رؤساء المجالس المحلية العربية ويلقي المؤتمر على عاتق لجنة المتابعة اعداد مذكرة وافية يجري تقديمها إلى رئيس الحكومة للمطالبة بابطال مشاريع المصادرة والضم وضريبة الملك غير العادلة وجميع اشكال التمييز والإجحاف بحقوق العرب في اسرائيل. المؤتمر يدعو لجنة المتابعة لاتخاذ مختلف النشاطات المشروعة القضائية والشعبية لتحقيق اهداف المؤتمر ومنع مصادرة الأراضي العربية.

ان المؤتمر يدعو الجماهير العربية في إسرائيل إلى المحافظة على وحدة الصف في الدفاع عن أراضيها وحقوقها، كما يناشد السلطات المحلية العربية بالقيام بكل عمل مشروع دفاعا عن الأرض في قراهم ومدنهم.

يقرر المؤتمر إرسال وفد عن المؤتمر إلى الكنيست للاتصال بجميع الكتل البرلمانية وسوف تقوم لجنة المتابعة بإرسال طلب إلى الكنيست لتحديد موعد لهذه المقابلة على ان يؤلف الوفد من أعضاء لجنة المتابعة وممثلي لجان الدفاع عن هذه القوى.

